

فلا تناقض اذن ولا اضطراب ، ولا رجوع عما دونه في شأن النظم . ولكن قد يكون من حقنا ان نأخذ عليه عدم تحديد هذه المفاهيم قبل الخوض في مناقشة اصحاب الآراء المخالفة . كما حدد النظم حتى لا تشعب بنا الآراء من وجهة نظر أصحابها ، فحين تصور وقوفهم بـ « اللفظ » عند الجانب الصوقي . حارب هذا المفهوم له ، وحين وقفوا « بـ المعنى » عندما لم يرد منه حارب ايضا هذا المفهوم له ، وبذلك التقى اللفظ والمعنى في دائرة النظم عنده ، إذ أن الجانب اللفظي الذي دعا إليه ووقف به في وجه أصحاب المعاني الغفل ليس شيئا سوى عملية الصياغة والنظم ، كما أن جانب المعنى الذي دعا إليه أيضا في مواقف أخرى كثيرة ، ليس شيئا سوى المعنى المصور الذي لا وجود له إلا بعملية الصياغة والنظم أيضا . ومن هنا فأنا لا نكون مغالين اذا قلنا : إن عبد القاهر ظل وفيما امينا لنظريته في النظم ، تلك التي قضت - كما سبق أن ذكرنا - على الثنائية بين اللفظ والمعنى . بهذا المفهوم الثاني الذي اراده لهما في ضوء ما بينا . وجمعتهما الصورة في وحدة متلاحمة الأجزاء .

ولقد كان مبعث الخلاف بين عبد القاهر وخصومه هنا هو انهم لم يروا في الكلام غير اللفظ والمعنى . ومن هنا وقفوا في الخطأ حين ارجعوا الفصاحة إلى اللفظ أما هو فقد رأى في الصورة امرا ثالثا ، من ادركه لم يقع فيما وقع فيه هؤلاء ، ولذا يقرر . إن « أصل الفساد ، وسبب الآفة هو ذهابهم إلى أن من شأن المعاني ان تختلف عليها الصور وتحدث فيها خواص ومزايا من بعد الاتكون ، .. فان جهلهم بذلك من حالها هو الذي أغواهم واستهواهم ، وورطهم فيما تورطوا فيه من الجهالات ، واداهم إلى التعلق بالاحالات ، وذلك انهم لما جهلوا شأن الصورة . وضعوا لأنفسهم أساسا وبنوا على قاعدة ، فقالوا ، إنه ليس إلا المعنى واللفظ ولا ثالث ، وانه اذا كان كذلك وجب إذا كان لأحد الكلامين فضيلة لا تكون للآخر ، ثم كان الغرض من أحدهما هو الغرض من صاحبه . أن يكون مرجع تلك الفضيلة إلى اللفظ خاصة ، والا يكون لها مرجع إلى المعنى من حيث أن ذلك - في زعمهم - يؤدي إلى التناقض ، وأن يكون معناها متغايرا وغير متغاير معا . ولما اقرؤا هذا في نفوسهم . حملوا كلام العلماء في كل مانسبوا فيه الفضيلة إلى اللفظ على ظاهره ، وأبوا ان ينظروا في الأوصاف التي اتبعوها نسبتهم الفضيلة إلى اللفظ مثل قولهم : لفظ متمكن غير قلبي ، ولا ناب به موضعه ... فيحلموا انهم لم يوجبوا للفظ ما أوجبه من